



المنتدى العالمي السادس عشر للأغذية والزراعة 2024 (GFFA)

"النظم الغذائية للمستقبل: معاً من أجل عالمٍ خالٍ من الجوع"

معلومات أساسية

يتطلب الأمر منا جهوداً هائلة لتأهيل النظم الغذائية بشكل يتلاءم مع مستقبلنا ولتنفيذ خطة عام 2030. هذا ما أوضحه مجدداً "تقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2" الذي تم تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. لم يتبق أمام المجتمع الدولي – وأمامنا جميعاً – سوى سبع سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن أحدث الإحصاءات تشير إلى أن شخص من بين كل عشرة أشخاص على الأرض يعاني من الجوع، وأن شخص من بين كل ثلاثة أشخاص تقريباً ليس لديه إمكانية موثوقة وأمنة للحصول على غذاء ملائم وكاف.

إلا أن الهدف المتمثل في القضاء عالمياً على الجوع وسوء التغذية يواجه باستمرار عقبات متجددة ومتنامية، كآزمة المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتبعات جائحة كورونا والحروب والصراعات. علاوة على ذلك، تواصل الحرب العدوانية الروسية المخالفة للقانون الدولي في أوكرانيا وانعكاساتها على الأمن الغذائي العالمي الإلقاء بظلالهما الكثيفة على الحوار متعدد الأطراف.

وفي ضوء ما سبق، تود الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة من خلال المنتدى العالمي للأغذية والزراعة لعام 2024 تكثيف الحوار الدولي بشأن سياسات الزراعة والإسراع من وتيرته. يهدف المؤتمر إلى الوصل فيما بين مختلف الأطراف، كما يتعين عليه أن يكون منصة بناءة وموجهة نحو المستقبل. تزعم الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة التأكيد في بداية العام مباشرة على الضرورة الملحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول عام 2030، ولا سيما الهدف 2 منها والمتمثل في "القضاء التام على الجوع".

كيف يتسنى لنا تأهيل النظم الغذائية لتناسب المستقبل؟ ما التدابير الملموسة التي يمكننا اتخاذها لمكافحة الجوع وسوء التغذية عالمياً بسرعة وفعالية أكبر؟ ما الدروس التي يمكننا تعلمها من بعضنا البعض في هذا السياق؟ ينبغي مناقشة تلك الأمور في إطار المنتدى العالمي للأغذية والزراعة لعام 2024 والذي سيسلط الضوء على المواضيع الأربعة التالية:

1) تعزيز الإنتاج المستدام والسيادة الغذائية

إن إنتاج المواد الغذائية بشكل أكثر استدامة يُعتبر عاملاً أساسياً في عملية التحول الضرورية للنظم الغذائية. يتطلب ذلك حلاً مناسباً للموقع وطويلة المدى تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير دخل ملائم للمزارعات والمزارعين، ولكن دون الزيادة من حدة الأزمات البيئية. يتعين علينا تكثيف عملية اكتشاف الابتكارات وتطويرها واستخدامها. كما يجب في المقام الأول العمل على التطبيق العملي للمناهج المستدامة

التي أثبتت جدواها والتي لا تزال غير منتشرة بالقدر الكافي، وذلك بصورة أقوى وعلى نطاق أوسع وبمشاركة من المزارعات والمزارعين في عين المكان.

بالنظر إلى تنامي أزمة المناخ، تتزايد أهمية التدابير الرامية إلى حماية المناخ وتخفيف آثار تغيره. فضلاً عن ذلك، تلعب حماية كل من التنوع البيولوجي والتنوع الزراعي دوراً محورياً، إذ أن الزراعة تعتمد بشكل أساسي عليهما.

في إطار المنتدى العالمي للأغذية والزراعة، سيتم مناقشة ما يتسنى للوزيرات والوزراء المعنيين بالتغذية والزراعة القيام به في بلدانهم، وما يمكنهم الإقدام عليه معاً لتوفير قدر كافٍ من الغذاء اللائم للجميع في المستقبل دون تخطي الحدود الكوكبية. ما المناهج البيئية الزراعية التي أثبتت جدواها، وما المساهمة التي يمكن للزراعة العضوية أن تقدمها؟ كيف يمكن دعم السيادة الغذائية؟ كيف يمكن تأمين الإمداد بالأسمدة، وكيف يمكن إغلاق دورات المغذيات؟ ما المناهج التي يمكن اتباعها لتعزيز الاستثمارات والابتكارات بشكل أفضل؟ كيف يمكن استخدام الأموال العامة بشكل أكثر توجيهاً نحو الهدف من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة؟

(2) تعزيز سلاسل الإمداد المستدامة والقادرة على الصمود

تساهم التجارة المفتوحة والشفافة وسلاسل الإمداد الزراعي العاملة بشكل جيد عالمياً في ضمان التزويد المستقر والمتنوع بالمواد الغذائية. ولكن الأزمات المضاعفة التي نتعرض إليها حالياً كشفت عن تبعيات أحادية الجانب. إن الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا، والحروب والصراعات الأخرى، والقيود الموضوعية على التجارة، والتضخم، والأسواق المتقلبة تؤثر كلها سلباً على سلاسل الإمداد الزراعي العالمية. يرفع النمو السكاني العالمي وانعكاسات أزمة المناخ وجائحة كوفيد-19 من أهمية سلاسل القيمة التي تتميز بالتنوع والقدرة على الصمود وذلك على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي.

قبيل انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في فبراير/ شباط 2024، يتعين في إطار المنتدى العالمي للأغذية والزراعة مناقشة كيف يمكن للتجارة المستندة إلى قواعد ثابتة والشاملة للجميع أن تخفف من التبعيات أحادية الجانب، وكيف يمكن تعزيز سلاسل الإمداد الزراعي المستدامة والقادرة على الصمود. كيف يمكن دعم القوة السوقية للمنتجات والمُنتِجين ولاسيما المزارعات والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل الإمداد؟ وكيف يمكن حماية حقوق الإنسان والمناخ والبيئة بشكل أفضل على طوال سلاسل الإمداد؟

(3) تقليص فقدان المواد الغذائية وهدرها

يساهم تقليص فقدان المواد الغذائية وهدرها بشكل نشط في حماية المناخ والتغذية العالمية. إن نسبة 14 بالمئة من الإنتاج العالمي للمواد الغذائية تُفقد بالفعل فيما بين مرحلة ما بعد الحصاد ووصول المواد الغذائية إلى متاجر التجزئة، ويتم إهدار نسبة 17 بالمئة أخرى من المواد الغذائية المنتجة عالمياً على مستوى المستهلك. وبالتالي، فإن تلك المواد الغذائية المفقودة ليست متاحة لإطعام البشر. كما إن كافة الموارد التي يتم استخدامها لإنتاج تلك المواد الغذائية – كالماء والتربة والطاقة والموارد المالية وقوة العمل – تكون قد أهدرت بلا داع. ومن ثم، يسهم فقدان المواد الغذائية وهدرها بشكل غير مباشر في الجوع وفي الإضرار بالمناخ من خلال انبعاث غازات الدفيئة.

سيناقش المنتدى العالمي للأغذية والزراعة الأمور التي يمكن القيام بها على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي وبمشاركة كافة الأطراف الفاعلة لتقليل فقدان المواد الغذائية وهدرها في طريقها من الأرض الزراعية إلى مائدة الطعام. كيف يمكن على سبيل المثال دعم البحث العلمي والتعليم وكذلك نظم الإنتاج المتكاملة والملائمة للاحتياجات؟ كيف يمكن تحسين عمليات التخزين والنقل وتقليل فاقد ما بعد الحصاد؟ ما الدور الذي يتعين على الاقتصاد الدائري أن يلعبه؟ كيف يمكن دعم المستهلكات والمستهلكين في تقليل إهدار المواد الغذائية؟ كيف يمكن لأصحاب المصالح المختلفين التعاون بشكل مجدٍ؟

(4) دعم الفئات المستضعفة

إن الشرط الأساسي لإعمال الحق في غذاء كافٍ - بوصفه حقًا من حقوق الإنسان - في سياق الأمن الغذائي الوطني هو أن تكون المواد الغذائية متوفرة بالقدر الكافي وسهلة المنال. في كثير من الأحيان، لا يتوفر هذا الشرط بالنسبة للفئات المستضعفة والمتضررة بصفة خاصة من الأزمات المضاعفة، ألا وهي النساء، والأطفال، واليافعون، وأفراد الشعوب الأصلية، والمزارعات والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، والعاملات والعاملون في مجال الزراعة، والمزارعات والمزارعون الذين لا يمتلكون أراضي، والأشخاص الذين يعيشون على حد الكفاف.

كثيرًا ما يصعب على هذه الفئات بصفة خاصة إقانة أنفسهم بالشكل الملائم أو الحصول على الأراضي الزراعية والبذور ورأس المال والمياه. فالنساء تشكلن عالميًا 42 بالمئة من القوى العاملة في مجال الزراعة، وتشكلن في إفريقيا جنوب الصحراء ما يزيد بوضوح على 50 بالمئة من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي. ولكنهن تتعرضن إلى التمييز وتواجهن قيودًا فيما يتعلق بالحصول على الأراضي الزراعية وتملكها والحصول على رأس المال والموارد المالية والأجور وكذلك فيما يتعلق بالتعليم وإمكانية الوصول إلى السوق.

سينتاول المنتدى العالمي للأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء بالمناقشة في مناسبة مرور عشرين عامًا على إصدار الأمم المتحدة لها. كيف يمكن للسياسات في مجالي الزراعة والتغذية أن تحسّن من إمكانيات وصول الفئات المستضعفة إلى الموارد؟ كيف يمكن دعم الفئات المستضعفة؟ كيف يمكن تعزيز مشاركة النساء وكذلك الشباب وأفراد الشعوب الأصلية؟ كيف يتسنى لنا تطبيق ما أصدرته لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة (CFS) من خطوط توجيهية وتوصيات على مستوى السياسات في هذا الشأن بصورة أفضل؟ ما الخبرات التي تم جمعها في هذا الصدد؟ وما الدور الذي يمكن للمجالس الغذائية الوطنية مثلاً القيام به؟